صناعة

صفحة متخصصة أسبوعية
تهتم بقطاع الصناعة

للتواصل
h.alkhateeb@alanba.com.kw
Industry@alanba.com.kw
إعداد: هديل الخطيب

دراسة أعدتها المصانع عن تذبذب أسعاره مقارنة بالأسواق الخليجية

لهذه الأسباب تشتكي الصناعة المحلية من ارتفاع «الغاز المسال»

على الرغم من سياسة الدولة الحالية والرامية نحو تخفيض الدعم عن كل القطاعات، وذلك لسد العجز المالي الناتج عن هبوط أسعار النفط في الفترة الماضية، خاطبت مصانع محلية متضررة من ارتفاع أسعار الغاز البترولي المسال (LPG) كلا من مجلس الوزراء ومؤسسة البترول الوطنية الكويتية ووزير النفط لوضع آلية مغايرة عن تلك الحالية والتي تسببت في أضرار مالية كثيرة للمصانع التي تستهلك كميات كبيرة من الغاز البترولي المسال. وفي دراسة أعدتها المصانع عن هذه القضية، أظهرت أن آلية تسعير الغاز البترولي المسال في الوقت الحالي مجحفة للقطاع الصناعي وتعوق تحقيق النمو والتطور وتشذ عن سياسة الدولة المعمول بها بالنسبة لباقي مصادر الطاقة، ولذلك يجب إعادة النظر في هذه السياسة وتمكين الصناعة المحلية من أخذ زمام المبادرة المطلوبة، وذلك لرفع مساهمة القطاع الصناعي في مجمل دخل الدولة وتنويع مصادر الدخل، وفيما يلي نص الدراسة:

الغاز البترولي المسال (LPG) يستخدم حاليا بصورة كبيرة في الصناعة المحلية وكمصدر للطاقة الحرارية مما يجعل قيمته في محتواه الحراري، ولذلك يجب أن يحدد سعره بوحدة المليون وحدة حرارية بريطانية (MMBTU) لكل طن متري (MT)، ولكن للأسف واقع الحال يظهر أن سعر الغاز البترولي المسال (LPG) يعتمد في تسعيرته على معايير أخرى مختلفة يشكل سعر النفط الخام في السوق الفوري أساسا لها.

وذلك ما يربك الصناعة المحلية كون التذبذبات في المستويات السعرية لهذا الغاز غير ممكن التنبؤ بها وهي تعتبر بكل المقاييس واسعة جدا يصعب لأي صناعة امتصاص تأثيرها السلبي مما يشكل عائقا أمام نموها بالصورة المطردة والمطلوبة لجعلها قاطرة للنهوض في تنويع مصادر الدخل الوطني.

وفي نفس الوقت تشذ عن سياسة الدولة المتبعة في تسعير مصادر الطاقة الأخرى مما يستوجب اعادة النظر في هذه الآلية واعتماد المكنون الحراري للغاز البترولي المسال كمعيار لتحديد الطاقة واعتماد مطابقة هذا السعر لمستوى أسعار وحدات الطاقة الحرارية والتي يسعر عليها غاز (NG) والذي بدوره يشكل النسبة الغالبة ويعتبر المكون الرئيسي لاستخدامات الطاقة في مجال الصناعة وعلى مستوى العالم.

الآلية الحالية

وتعتمد الآلية المستخدمة في الوقت الحاضر فيما يخص كيفية تسعير الغاز البترولي المسال على استخدام سعر النفط الخام في السوق الفوري كأساس، وفيما يخص تحديد تكاليف الشحن تعتمد إضافة رسوم مجحفة بسبب استخدام الشاحنات، مما يجعل الصناعة المحلية تعاني الأمرين جراء هذه الآلية المتناقضة مع تطلعات الدولة المعلنة لتحقيق مساهمة مضاعفة وبصورة ملحوظة جدا للقطاع الصناعي في مجمل دخل الدولة واعتمد هذا القطاع كمحرك أساسي لتنويع مصادر الدخل وقاطرة للنهوض بهذا الشأن في المستقبل. وحاليا يتم استخدام الغاز البترولي المسال كمصدر للطاقة في القطاع الصناعي لما يحتويه من طاقة تقاس بالمليون وحدة حرارية بريطانية ويتم تحديد سعره لكل طن متري شهريا وهذا السعر يتباين بصورة حادة من شهر لآخر بالنقيض للسياسات التي تعتمدها أغلب دول العالم المستوردة للطاقة للقطاع الصناعي.

وذلك بإجراء عقود شراء تستخدم فيها المليون وحدة حرارية بريطانية كأساس لتحديد السعر وهذه العقود تمتد لسنوات كثيرة قادمة لضمان تحديد الأثر السلبي للتغييرات المحتملة في الأسعار على مجمل النشاط الاقتصادي وبالأخص كإجراء يكفل نمو صناعتها الوطنية بوتيرة مطردة ولحماية هذه الصناعات بصورة أفضل.

وللعلم فان العديد من الدول وحتى الفقيرة منها كالهند تحتسب أسعار الطاقة لقطاعاتها الصناعية بصورة تنافسية تعادل 4,2 دولارات أميركية لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وتكون فيها مميزة عن باقي قطاعات الاقتصاد المختلفة ويتم حصر مدى التذبذب في الأسعار بمعادلة يثبت فيها الحد الأدنى والحد الاعلى لأسعار النفط الخام المتوقعة لفترات زمنية طويلة وبصورة افتراضية.

ومن خلال هذا المجال المسموح لتغيير الأسعار يتم اعتماد السعر المناسب للغاز الطبيعي المستخدم في القطاع الصناعي والذي يشكل النسبة الغالبة والمكون الرئيسي لاستخدامات الطاقة على أساس السعر لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وبالنظر في أسعار الغاز البترولي المسال في الكويت نجد أنها تتغير بصورة شهرية، حيث يعادل سعر هذا الغاز المتداول في السوق الفوري العالمي وبصورة صارخة في التباين عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تبيع لقطاعاتها الصناعية الغاز الطبيعي بأسعار تعتبر أدنى الأسعار على مستوى العالم لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

توصيات الدراسة

اقترحت الدراسة في توصياتها إعادة النظر في النظام الحالي المعتمد من قبل مؤسسة البترول في تسعير الغاز البترولي المسال، على أن يأخذ المسؤولون الحكوميون في حسبانهم النقاط التالية:

1ـ اعتماد تسعيرة الغاز البترولي المسال بأسعار متكافئة مع أسعار المليون وحدة حرارية بريطانية للقيمة الحرارية الدنيا وكما هو مسعر به الغاز الطبيعي في العالم.

2ـ تحديد معادلة تكفل ثبات هذا السعر بمنأى عن تذبذبات أسعار البترول الخام أي تحديد مجال افتراضي لغير سعر النفط المتوقع وتحديد سقف لهذا السعر لا يشكل إرهاقا للصناعة المحلية ويحافظ عليها من الضغوط التنافسية غير المتكافئة.

3ـ يكون سعر الغاز المبيع للقطاع الصناعي أدنى من السعر المحدد للاستخدام في السوق المحلي أي 6,17 دولارات أميركية لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

4ـ إعفاء الصناعة من الرسوم غير المبررة لكلفة الشحن ودمج ذلك مع تسعيرة الغاز أو اعتماد كلفة شحن معادلة لكلفة شحن الغاز عن طريق الأنابيب بصورة افتراضية مؤقتة حتى توفر هذا الخيار لاحقا في المستقبل.

5ـ معاملة القطاع الصناعي الخاص بصورة مماثلة لمعاملة وزارة الكهرباء والقطاع الصناعي البترولي المشترك، حيث إن التسعيرة لكل مليون وحدة حرارية بريطانية تعتبر جزءا بسيطا حتى لتكاد تكون زهيدة جدا اذا ما علم أن بعض الصناعات المشتركة تدفع فقط دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

6ـ استخدام الغاز البترولي المسال كمصدر للطاقة يقلل من الملوثات المنبعثة في الجو مما يحتم على الدولة تشجيع استخدامه أو توفير بديل كالغاز الطبيعي وهذا الأخير أفضل للصناعة، خصوصاً أن دول الخليج بالذات تمنح خصومات عالية على أسعاره لتوسيع قاعدة استخداماته كونه وقودا مناسبا للبيئة.

شباب الصناعة

المبادرة فرح شعبان تتحدث لـ «الأنباء» عن كيفية استغلال الثروات الطبيعية بالكويت:

«أمنية».. مبادرة صناعية مميزة في إعادة تدوير النفايات

إنشاء مصنع لتدوير عبوات المياه البلاستيكية «PET» للتخلص من النفايات المتكدسة

أطمح إلى أن يكون لنا سهم في تريليون دولار سنوياً قيمة سوق إعادة التدوير العالمي

أشعر بالفخر عندما أرى عبارة «صنع في الكويت» عالمياً

في الوقت الذي يغلب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة طابع المطاعم ومشروعات الضيافة وغيرها كونها الأسهل والأكثر ربحا، اتجهت المبادرة فرح شعبان الى إنشاء مصنع لإعادة تدوير العبوات البلاستيكية «PET» ليس لغرض تحقيق ربح كبير وإنما لتحقيق مصلحة وطنها في استغلال المساحات الشاسعة التي تستخدم للردم إضافة الى إعادة استغلال الثروات الطبيعية مما يجعل الكويت في مصاف الدول المتقدمة. وفي مقابلة مع «الأنباء» تحدثت المبادرة فرح شعبان عن كيفية انطلاق فكرة مشروعها قائلة: انطلاق مشروع أمنية كان في 5 أغسطس 2015 وكانت تهدف المرحلة الاولى منه لنشر الوعي بثقافة إعادة التدوير بالمجتمع عن طريق الفرز من المصدر، حيث توجهت أنا وزميلاي سناء الغملاس وسعود الفوزان، المؤسسون للمشروع، إلى المنازل والجهات الحكومية والجهات الخاصة والقطاع التعليمي والقطاع الصحي والقطاع السياحي لنشرع الوعي بفكر إعادة التدوير بالمجتمع الكويتي.

وأضافت شعبان: أعمل حاليا على مشروع لإنشاء مصنع لتدوير عبوات المياه البلاستيكية «PET» بطريقة فنية وعلمية لإعادة استعمالها في صناعات مختلفة، وذلك للتخلص من النفايات المتكدسة والتي تشغل حيزا كبيرا من المرادم في الكويت، ولعل أهمية المشروع تكمن في أنه مشروع وطني صديق للبيئة ويساهم في توفير مساحات من الأراضي المخصصة للردم، بالإضافة الى دوره في نشر الثقافة الحضارية كونه من المشاريع المتقدمة والهامة مما يعكس استفادة كبيرة للدولة. وعن وجود الفرص لتحقيق مثل هذه المشروعات في الكويت، أشارت الى انه دائما هناك فرصة لتحقيق المشاريع، قائلة: مشروع «أمنية» هو الوحيد من نوعه وليس له مثيل بالسوق المحلي حاليا، وهناك حاجة ماسة لكي نتخلص من النفايات الصلبة وأستطيع القول إن الهيئة العامة للصناعة متعاونة جدا ويستطيع القائمون عليها أن يتفهموا الفكرة بتفاصيلها، حيث أطمح لأن تكون الكويت رائدة في مجال اعادة التدوير ويكون لنا سهم في تريليون دولار سنويا وهي قيمة سوق اعادة التدوير العالمي.

المبادرة فرح شعبان

وتحدثت شعبان عن شعورها بالفخر والامتنان من كل صانع كويتي ساهم في إيصال عبارة «صنع في الكويت» للعالمية، لافتة الى أن هذا الأداء الحالي كان قد تحقق بسواعد الرعيل الأول فقط، وأصبح لزاما على الجيل الحالي من الشباب أن يكبر وينمي هذا المجال، فالكويت تملك النفط ولكن مع الأسف لا تستغله وآن الأوان لكي تصنع منه صناعات محلية وعالمية، حيث تمتلك الدولة جميع المقومات لفعل ذلك.

وفي نهاية حديثها نصحت المبادرة فرح شعبان الشباب الكويتي بأن يكف عن السعي خلف أمل محدود، وأن يطلق العنان لإمكانياته وقدراته التي لا تتحقق إلا بالقطاع الخاص عامة وبالصناعة تحديدا، حيث يجب على الشباب أن يبادر للعمل على تطوير القطاع الصناعي، فالكويت تمتلك إمكانيات مذهلة، وأضافت: أتمنى ألا يكتفي الشباب بالعمل في القطاع النفطي، فأبواب الصناعة أنجح وأفضل بكثير، خصوصا أن شبابنا يتميز بالقوة والعزيمة والتحدي وسباق بمجالات لا تعد ولا تحصى.

فرح شعبان تتوسط مجموعة من المبادرين الشباب المشاركين في مشروع «أمنية»

رأي صناعي

لطيفة الصالح

مستشارة شركة نولدج للاستشارات ومدربة معتمدة

توظيف العمالة الوطنية بالصناعة.. حلم ليس صعبا!

يعتبر مشروع «صناع المستقبل 2» استكمالا للمشروع الأول الذي أنجز في عام 2014 بمبادرة من برنامج إعادة الهيكلة للقوى العاملة واتحاد الصناعات الكويتية لتشجيع الشباب الكويتي للعمل بالقطاع الصناعي، ومن هنا يبرز دور اتحاد الصناعات الكويتية عن طريق تسليط الضوء على القطاع الصناعي وإيجاد الفرص الوظيفية للعمالة الوطنية.

ولعل الهدف من هذا المشروع هو تشجيع الكويتيين للعمل بهذا القطاع وتطوير سواعد الشباب الكويتي لرفعة اسم الكويت وشأن الصناعة الكويتية، وبناء على ذلك وقع اتحاد الصناعات الكويتية مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة عقد تنفيذ مشروع «صناع المستقبل 2» والخاص بتأهيل وتدريب وتوظيف 20 باحثا عن العمل في المجال الصناعي مما يساهم في تعزيز العمالة الوطنية في الكويت.

ويعمل هذا المشروع في البداية على تقييم الفرص الوظيفية عن طريق زيارات ميدانية للمصانع وتدريبهم لمدة شهر تدريبا تأسيسيا وبعد ذلك يوصلهم الى الفرص الوظيفية المعروضة مسبقا، ثم تأتي مرحلة التدريب التخصصي بعد استكمال شهر بالوظيفة بشكل يتناسب مع احتياجاتهم الوظيفية ومن ثم متابعتهم وهم في وظائفهم وتقديم الارشادات لهم.

وقد لمسنا التغيرات في حجم العمالة الوطنية بالمصانع بعد تنفيذ المشروع الاول ولكن لم تكن على المستوى المأمول! فهناك 1105 مصانع في الكويت يقع على عاتقها الإفصاح عن الفرص الوظيفية المتوافرة، وكذلك نحن بحاجة الى نشر الوعي الوطني لتشجيع الآباء لأبنائهم للالتحاق بهذا القطاع وليس فقط القطاع النفطي!

ومن الملاحظ أن الجيل الحالي جيل واع، حيث يدرك أهدافه جيدا ويمتلك فرصا للابتكار أكثر من الخريجين قبل 10 سنوات، ولكن لم يحظوا بمثل هذا النوع من الفرص والمشاريع الوطنية التي تهتم بالشباب، لذلك فعلى الجيل الحالي ان يوسع دائرة النظر إلى كل هذه الفرص وليس التركيز على الفرص التي تقدم مزايا مالية فقط، وإنما الفرص التي تستثمر في قدراته وتوفر له السلم الوظيفي المطلوب.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي ودوره في توفير الفرص الوظيفية للجيل الحالي والقادم من الشباب الكويتي، فعليه توفير التدريب والخبرة المميزة التي لا يتلقاها في مكان آخر، فهو جيل قادر على تحمل المسؤولية، ومسؤوليات العمل في القطاع الصناعي متى أعطينا له الفرصة الصحيحة والتوجيه والإرشاد المناسبين.

ومن المؤسف أن نجد عدد العمالة الوطنية لا يزيد عن 2٪ من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي وهذا رقم ضعيف جدا، بينما يتركز الجزء الأكبر من هذه النسبة في صناعة البتروكيماويات ومنتجات الفحم والمطاط والبلاستيك والصناعات المعدنية.

القطاع الصناعي جاذب للعمل، ولكن للأسف لم يأخذ فرصته الإعلامية الكافية للترويج عن القطاع وأهميته فضلا عن عدم تسليط الضوء عليه.

ومن الملاحظ ان هناك عددا متناميا لعدد العاملين في المصانع وهذا مؤشر جيد لكن برأيي نحتاج إلى ثورة وفزعة لنشر الوعي الصناعي والثقافة الصناعية على مستوى الشباب الخريجين بدءا من المرحلة الثانوية وحتى التعليم في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي ومستوى الجامعات وهذا دور أساسي يلعبه مشروع صناع المستقبل جاهداً لنشر هذه الثقافة.

ولا بد أن نعترف ان البعض من أصحاب المصانع المحلية يدعمون ويساندون الشباب الكويتي للانخراط بالعمل الصناعي من خلال تسهيل الصعوبات وتوفير الإغراءات والحوافز المادية التي تشجعهم على العمل في القطاع.